

شركة إم بي للهندسة
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

وتقرير مراقب الحسابات

≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡

المحتويات

رقم الصفحة

١

٢

٣

٤

٥

٦

(٧ - ٢٥)

- ١- تقرير الفحص المحدود.
- ٢- قائمة المركز المالي المجمع.
- ٣- قائمة الدخل المجمع .
- ٤- قائمة الدخل الشامل المجمع .
- ٥- قائمة التغير في حقوق الملكية المجمع.
- ٦- قائمة التدفقات النقدية المجمع .
- ٧- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمع.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة شركة إم بي للهندسة (ش.م.م)

تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة شركة إم بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١، وكذا القوائم المالية المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدي تقييم المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أساس إبداء الرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لشركة إم بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم الجرد بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٧ / ٢ / ٢٠٢٥

مراقب الحسابات

أ.د/ محمد لطفى حسونه

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٩)

س.م.م رقم (٥١٦٧)

محمد لطفى حسونه

حسونه و خليل
محاسبون ومراجعون قانونيون

(٢٥/١)

قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		رقم الإيضاح	بيــــــــــــــــان
٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١		
			الأصول
			الأصول طويلة الأجل
٨٥ ٦٥٠ ٣٠٥	٧٠ ٠٠٦ ٤١٦	(٣)	الأصول الثابتة (بالصفى)
٢ ٤٩١ ١١٢	٣ ٥٠٤ ٧٠٢	(٤)	أصول أخرى (بالصفى)
-	١٩٣ ١٦٤ ٨٦٢		مشروعات تحت التنفيذ
٣١٩ ٧٨٤	١٨٩ ٩٢٨	(٥)	أصول ضريبية مؤجلة
٨٨ ٤٦١ ٢٠١	٢٦٦ ٨٦٥ ٩٠٨		إجمالي الأصول طويلة الأجل
			الأصول المتداولة
			المخزون
١١٥ ٥٤١ ٨٧٨	١٨٤ ٨٧١ ٠٢٢	(٦)	عملاء وأوراق قبض (بالصفى)
٥٩ ٥٣٦ ١٢٣	٧٤ ٥٢٦ ٧٥٩	(٧)	المدينون والارصدة المدينة الأخرى (بالصفى)
٦٣ ٠٢٢ ٣٩٠	٦١ ٧٥٧ ٨١٠	(٨)	النقدية بالصندوق والبنوك
٢٨ ٣٢٢ ٥٩٨	٣٥ ٩٥٠ ٩٣٥	(٩)	إجمالي الأصول المتداولة
٢٧٦ ٤٢٢ ٩٨٩	٣٥٧ ١٠٦ ٥٢٦		إجمالي الأصول
٣٦٤ ٨٨٤ ١٩٠	٦٢٣ ٩٧٢ ٤٣٤		
			حقوق الملكية والإلتزامات
			حقوق الملكية
٥٦ ٢٧١ ٦٣٠	١٠١ ٢٧٢ ١١١	(١٠)	رأس المال المدفوع
٢ ٣٦٩ ٩٩١	٨٥ ٦١١		الإحتياطي القانوني
٥٨١ ٧٩١	-		إحتياطي (علاوة إكتتاب)
٢٠ ٤٩٣ ٨٤٧	٢٠ ٣٦٨ ٩٩١		الأرباح المرحلة
٦٤٣ ١٣٤	-		نتائج ترجمة القوائم المالية
٣٩ ٨٩٢ ٠٤٤	١١ ٥٢٨ ٤٨١		صافي ربح الفترة / العام للشركة الأم - بعد الضرائب
١٢٠ ٢٥٢ ٤٣٧	١٣٣ ٢٥٥ ١٩٤		إجمالي حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم
٧ ٧٦٧ ٣٣٨	١٧١ ٩٨٠ ٨٦٤		الحقوق غير المسيطرة
١٢٨ ٠١٩ ٧٧٥	٣٠٥ ٢٣٦ ٠٥٨		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات غير المتداولة
٨٠٨ ٨٣١	٣٢ ٤٩٥ ٩٠٦	(٢/١١)	تسهيلات إئتمانية - قروض طويلة الأجل
-	٣٥ ٦٢٧ ٤٠٥		الإلتزامات عقود تأجير تمويلي-طويل الأجل
٨٠٨ ٨٣١	٦٨ ١٢٣ ٣١١		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
٧٣ ١٧٦ ٩١٢	٩٩ ٢٧٦ ٧٣٧	(١/١١)	تسهيلات إئتمانية
-	٦ ٤٢٥ ٤١٦		حسابات دائنة مستحق للأطراف ذات العلاقة
٩٥ ١٣٣ ٧٦٧	٧١ ٨٨٩ ١٦٩	(١٢)	موردون وأوراق دفع
٥٤ ٢٠٣ ٧٥٢	٦٧ ١٠٠ ٧٧٦	(١٣)	دائنون وحسابات دائنة أخرى
١٣ ٥٤١ ١٥٣	٥ ٩٢٠ ٩٦٧	(١٤)	مصلحة الضرائب على الدخل
٢٣٦ ٠٥٥ ٥٨٤	٢٥٠ ٦١٣ ٠٦٥		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٢٣٦ ٨٦٤ ٤١٥	٣١٨ ٧٣٦ ٣٧٦		إجمالي الإلتزامات
٣٦٤ ٨٨٤ ١٩٠	٦٢٣ ٩٧٢ ٤٣٤		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٤) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب
م/ أحمد بهاء الدين أحمد شلبي



قائمة الدخل المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		رقم الإيضاح	بيان
عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤		
٣.٥٠٤.٥٦٦	٤١١.٨٩٠.٥١٩	(١٥)	إيرادات النشاط
(١٨٤.٧٦٦.٧٨٧)	(٣٠١.٣٨٤.٣٦٣)	(١٦)	<u>يخصم :-</u> تكاليف النشاط
١٢٠.٢٧٨.٨٧٤	١١٠.٥٠٦.١٥٦		مجمل أرباح النشاط
٢٦.٣١٣.٥٥٧	٣١.٤١٨.٩٩٣	(١٧)	<u>يخصم :-</u> مصروفات عمومية وإدارية
٤.٦٤٦.٩٩٧	٤.٥٨.٠٩٦	(٣)	أهلاك الأصول الثابتة
١.٥٦٩.٨	٥.٣٧٣.٢	(٤)	استهلاك الأصول الأخرى
٢٢٦.٠٠٠	-		إضمحلال عملاء وأوراق قبض
-	١٥٧.٥٠٠		بدلات أعضاء مجلس الإدارة
(٣١.٢٩١.٧٥٢)	(٣٦.١٣٨.٣٢٢)		إجمالي المصروفات
٨٨.٩٨٧.١٢٢	٧٤.٣٦٧.٨٣٤		صافي أرباح النشاط
(١٧.١٦٧.٧٦٦)	(١٨.١٧٩.١١٧)	(١٨)	<u>يضاف (يخصم) :-</u> مصروفات تمويلية
(١٨.٩٧٤.٨٧٨)	(٤٣.٢٩٢.٨٩٤)		أرباح (خسائر) فروق تقييم عملة
٤١٤.٢٣٨	٧٨٧.٩٣٧		أرباح رأسمالية
(٣٥.٧٢٨.٤٠٦)	(٥٧.١٩١.٥٩٠)		إيرادات أخرى
٥٣.٢٥٨.٧١٦	١٧.١٧٦.٢٤٤		صافي أرباح الفترة - قبل الضرائب
(١٣.٥٤١.١٥٣)	(٥.٣١٨.٩٤٠)	(١٤)	<u>يضاف (يخصم) :-</u> ضرائب الدخل
٦٤٥.٧٢٢	(١٢٩.٨٥٦)	(١٥)	الضرائب المؤجلة
٤٠.٣٦٣.٢٨٥	١١.٧٢٧.٤٤٨		صافي أرباح الفترة - بعد الضرائب
٤٢.٠٤٩.١٠٤	١٢.٠٤٧.٥٦٤		<u>يوزع كما يلي :-</u> صافي أرباح الشركة الأم
(١.٦٨٥.٨١٩)	(٣٢٠.١١٦)		صافي أرباح (خسائر) الأقلية غير المسيطرة
٤٠.٣٦٣.٢٨٥	١١.٧٢٧.٤٤٨		
. ٥٧٢	. ٠٦٨	(١٩)	نصيب السهم من صافي أرباح الفترة - بعد الضرائب (جنيه/ سهم)

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٤) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب
م/ أحمد بهاء الدين أحمد ثلبي

33



قائمة الدخل الشامل المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصرى)		
عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤	بيان
٤٠ ٣٦٣ ٢٨٥	١١ ٧٢٧ ٤٤٨	صافى أرباح الفترة - بعد الضرائب بنود الدخل الشامل الآخر
		ارباح (خسائر) فروق تقييم أرصدة عملات أجنبية
٨٠٣ ٩١٧	-	نتائج ترجمة القوائم المالية
٨٠٣ ٩١٧	-	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر
٤١ ١٦٧ ٢٠٢	١١ ٧٢٧ ٤٤٨	إجمالي الدخل الشامل للفترة - بعد الضرائب
		يوزع كما يلي :-
٤٢ ٦٩٢ ٢٣٨	١٢ ٠٤٧ ٥٦٤	إجمالي الدخل الشامل للشركة الأم قبل الحقوق غير المسيطرة
(١ ٥٢٥ ٠٣٦)	(٣٢٠ ١١٦)	إجمالي الدخل الشامل للأقلية غير المسيطرة
٠,٥٧٢١	٠,٠٦٨٠	نصيب السهم من الأرباح

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٤) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

(البيانات بدينه المصري)

إجمالي حقوق المساهمين	الحقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمين الشركة الأم	الدخل الشامل	الأرباح المرحلة	إحتياطي قانوني (علاوة إحتساب)	الإحتياطي القانوني	رأس المال	٢٠٢٣ ديسمبر ٣١ - بيان
٦٠.٧٩٩.١٥٢	٧.٠٩٢.٣٧٣	٥٣.٧٠٦.٧٧٩	٤.٩٦٨.٦٨٤	١٥.٥٤٦.١٥٦	-	١.٩١.٩٣٩	٣٣.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
٢٣.٨٥٣.٤٢١	-	٢٣.٨٥٣.٤٢١	-	-	٥٨١.٧٩١	-	٢٣.٢٧١.٦٣٠	- زيادة رأس المال
٢.٢٠٠.٠٠٠	٢.٢٠٠.٠٠٠	-	-	-	-	-	-	مبالغ ممددة من الحقوق غير المسيطرة
-	-	-	(٤.٩٦٨.٦٨٤)	٤.٩٤٧.٦٩٢	-	٢٠.٩٩٢	-	المحول من الدخل الشامل إلى الأرباح المرحلة
-	-	-	(٣.١٥٧.٦٠)	-	-	٢.١٥٧.٦٠	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
٤٠.٣١٣.٢٨٥	(١.٦٨٥.٨١٩)	٤٢.٠٤٩.١٠٤	٤٢.٠٤٩.١٠٤	-	-	-	-	الدخل الشامل :- صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ - بعد الضرائب
٨٠.٣.٩١٧	١٦.٠.٧٨٣	٦٤.٣.١٣٤	٦٤.٣.١٣٤	-	-	-	-	الدخل الشامل - نتائج ترجمة القوائم المالية
١٢٨.٠١٩.٧٧٥	٧.٧٦٧.٣٣٨	١٢٠.٢٥٢.٤٣٨	٤٠.٥٣٥.١٧٨	٢٠.٤٩٣.٨٤٨	٥٨١.٧٩١	٢.٣١٩.٩٩١	٥٦.٢٧١.٦٣٠	الرصيد في ٢٠٢٣/١٢/٣١
إجمالي حقوق المساهمين	الحقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمين الشركة الأم	الدخل الشامل	الأرباح المرحلة	إحتياطي قانوني (علاوة إحتساب)	الإحتياطي القانوني	رأس المال	٢٠٢٤ ديسمبر ٣١ - بيان
١٢٨.٠١٩.٧٧٥	٧.٧٦٧.٣٣٨	١٢٠.٢٥٢.٤٣٧	٤٠.٥٣٥.١٧٨	٢٠.٤٩٣.٨٤٧	٥٨١.٧٩١	٢.٣١٩.٩٩١	٥٦.٢٧١.٦٣٠	الرصيد في ٢٠٢٤/١/١
(٢.١٦٩.٨٧٠)	(١.٨٣.١١٩)	(٩٨٦.٧٥١)	(٤١.٠٥٤.٢٦٣)	(٢.٠٦٦.٧٩٩)	(٥٨١.٧٩١)	(٢.٣٨٤.٣٨٠)	٤٥.٠٠٠.٤٨١	- زيادة رأس المال من الدخل الشامل والأرباح المرحلة والإحتياطي القانوني
١٥٣.٥٣١.٩٩٦	١٥٣.٥٣١.٩٩٦	-	-	-	-	-	-	المسند تحت حساب زيادة رأس المال
(١.١٨٨.٧١٦)	-	(١.١٨٨.٧١٦)	-	(١.١٨٨.٧١٦)	-	-	-	المحول من الأرباح المرحلة مقابل توزيعات الأرباح
١١.٤٥١.٠٠٠	١١.٤٥١.٠٠٠	-	-	-	-	-	-	نصيب الأقلية من الإستثمار خلال العام
٣.٨٥٩.٤٢٤	٧٢٨.٧٦٥	٣.١٣٠.٦٥٩	-	٣.١٣٠.٦٥٩	-	-	-	المستبعد من الإستثمار في شركات تابعة
١١.٧٢٧.٤٤٨	(٣٢٠.١١٦)	١٢.٠٤٧.٥٦٤	١٢.٠٤٧.٥٦٤	-	-	-	-	الدخل الشامل :- صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ - بعد الضرائب
٣.٥.٢٣٦.٠٥٧	١.٧١.٩٨٠.٨٦٤	١.٣٣.٢٥٥.١٩٣	١١.٥٢٨.٤٨٠	٢٠.٣٦٨.٩٩١	-	٨٥.٦١١	١.٠١.٧٧٢.١١١	الدخل الشامل (حسابات فروق العملة غير المحققة).
-	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٤) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤	بيان
		أولاً التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :-
٥٢ ٢٥٨ ٧١٦	١٧ ١٧٦ ٢٤٤	صافي أرباح الفترة - قبل الضرائب
١٢ ٥٤٥ ٥١٩	١١ ٩٨٥ ٩٣٩	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
-	٣ ٨٥٩ ٤٢٤	الإهلاك والاستهلاك
-	(١ ٥٨٨ ٠٧٩)	المستبعد من الإستثمارات في شركات تابعة
-	(٣ ٤٩٢ ٤٨٤)	أرباح مرحلة ناتجة من استثمارات في شركات تابعة
٨٠٣ ٩١٧	-	أرباح رأسمالية
٦٦ ٦٠٨ ١٥٢	٢٧ ٩٤١ ٠٤٤	نتائج ترجمة القوائم المالية
		أرباح التشغيل قبل التغييرات في بنود رأس المال العامل
		التغييرات في بنود رأس المال العامل
(٤٠ ٠٢٠ ٣٢٣)	(٦٩ ٣٢٩ ١٤٤)	الزيادة في المخزون
(٣٣ ٠٦٠ ٩٤٦)	(١٤ ٩٩٠ ٦٣٦)	الزيادة في العملاء وأوراق القبض
(٤٣ ٧٢٩ ٧٦١)	١ ٢٦٤ ٥٨٠	(النقص) الزيادة في المدينين والارصدة المدينة الأخرى
(١١ ١٦٦ ٣٩١)	(٢٣ ٢٤٤ ٥٩٨)	النقص في موردين وأوراق دفع
٢٤ ٤٢٩ ٣٧٥	١٢ ٨٩٧ ٠٢٤	الزيادة في الدائنين وحسابات دائنة أخرى
-	٦ ٤٢٥ ٤١٦	الزيادة في الحسابات الدائنة المستحقة للأطراف ذات العلاقة
-	(١٢ ٩٣٩ ١٢٦)	ضريبة الدخل المدفوعة
(١٠٣ ٥٤٨ ٠٤٦)	(٩٩ ٩١٦ ٤٨٤)	صافي التغير في بنود رأس المال العامل
(٣٦ ٩٣٩ ٨٩٤)	(٧١ ٩٧٥ ٤٤٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
		ثانياً: التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :-
(١١ ٠٠٩ ٠٢٦)	(١٢ ٥٢٨ ٥٨٥)	- المدفوعات لشراء إضافات الأصول الثابتة
(٧٨ ٩٤٦)	(١ ٥١٧ ٣٢٢)	- المدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
-	٢٠ ١٨٢ ٧٥٠	- المتحصلات من بيع (إستبعادات) الأصول الثابتة
-	(١٩٣ ١٦٤ ٨٦٢)	- المدفوعات لتمويل الزيادة في المشروعات تحت التنفيذ
(١١ ٠٨٧ ٩٧٢)	(١٨٧ ٠٢٨ ٠١٨)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار
		ثالثاً: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :-
٨ ٠١٣ ٥٩١	١١ ٤٥١ ٠٠٠	- المحصل من زيادة رأس المال
٢ ٢٠٠ ٠٠٠	١٥٣ ٥٣٦ ٩٩٦	- المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
٢٧ ٠٧٣ ٦٣٧	٥٧ ٧٨٦ ٩٠٠	- الزيادة في التسهيلات الائتمانية
-	٣٥ ٦٢٧ ٤٠٥	- الزيادة في إلتزامات عقود تأجير تمويلي-طويل الأجل
-	(١ ١٨٨ ٧١٦)	- التوزيعات النقدية المسددة
-	(٥٨١ ٧٩١)	- الإحتياطي علاوة الإكتتاب لزيادة رأس المال
٣٧ ٢٨٧ ٢٢٨	٢٥٦ ٦٣١ ٧٩٤	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(١٠ ٧٤٠ ٦٣٨)	(٢ ٣٧١ ٦٦٣)	صافي التدفقات النقدية خلال العام
٤٩ ٠٦٣ ٢٣٦	٣٨ ٣٢٢ ٥٩٨	رصيد النقدية وما في حكمها في بداية العام
٣٨ ٣٢٢ ٥٩٨	٣٥ ٩٥٠ ٩٣٥	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٤) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١

١ - نبذة عن الشركة :-

- ١/١ - اسم الشركة : إم بي للهندسة M.B
٢/١ - الكيان القانوني : شركة مساهمة مصرية
٣/١ - تأسيس الشركة : تأسست الشركة بتاريخ ١٩٨١/٨/٢٠، وتطور شكلها القانوني حتى أصبحت شركة مساهمة طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية وطبقاً لأحكام قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
٤/١ - سجل تجاري : تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري تحت رقم (٨٧٧٠١) بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٩٠.
٥/١ - مقر الشركة : ١٠ شارع عمر بن الخطاب - الدقي - الجيزة.
٦/١ - غرض الشركة : - الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وأعمال المقاولات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها، والتي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- تم تعديل غرض الشركة بموجب اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للشركة المنعقدة في ٢٠٢٢/٤/٢٣.
- الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وأعمال المقاولات.
- إنشاء وإدارة الهياكل التنظيمية للشركات والوحدات الاقتصادية والمشروعات والبرامج وإدارة المشروعات والشركات والإشتراك في إدارتها.

- ٧/١ - اعتماد القوائم المالية : تم اعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من مجلس إدارة الشركة بالجلسة المنعقدة في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥.
٨/١ - أحداث هامة : بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦ تم تداول أسهم الشركة في بورصة النيل.
- تطبيقاً لاستراتيجية مجلس إدارة الشركة في عملية إعادة الهيكلة التشغيلية للأنشطة التجارية الخاصة بها من خلال شركاتها التابعة، بموجب اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في ٧ نوفمبر ٢٠١٦ والمعتمدة بموجب اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٢٢ ابريل ٢٠١٧ بتحويل الأنشطة التجارية لشركاتها التابعة، وذلك استكمالاً لاستراتيجية الشركة في تخصص كل قطاع، فقد نتج عن ذلك عدم وجود مبيعات بقائمة الدخل المجمع، وذلك مع تحميل الشركات التابعة ببعض المصروفات المشتركة بها وفقاً للأسس الفعلية للاستخدامات التشغيلية لها بالإضافة إلي اتعاب الإدارة.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية :

١/٢ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين :-

- تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة للشركة طبقاً لأحكام القوانين المحلية وقد أعدت الشركة أيضاً القوائم المالية المجمعة للشركة وشركتها التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتم تجميع الشركات التابعة جميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي تمتلك فيها المجموعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو عندما يكون لديها القدرة علي السيطرة علي السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات التابعة.
- ويمكن الحصول على القوائم المالية التي تم تجميعها من إدارة الشركة، حيث تم عرض الإستثمارات المالية في شركات تابعة في هذه القوائم المالية المجمعة.
- ولذلك يجب على مستخدم هذه القوائم المالية المجمعة أن يقرأها مع القوائم المالية المستقلة للشركات التابعة، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للمجموعة وعن نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية على مستوى المجموعة ككل.

٢/٢ - إطار العرض :-

- تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ والقوانين واللوائح السارية. والتعديلات التي تمت عليها الصادرة بقرار وزيرة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، وكذلك كافة التعديلات اللاحقة.
- تتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار المحاسبة المصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة.

٣/٢ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة :-

- أعدت القوائم المالية الدورية المجمعة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بإعادة تقييم الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال.

٤/٢ - عملة التعامل وعملة العرض :-

- تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري الذي يمثل عملة التعامل للشركة وعملة عرض القوائم المالية .

٥/٢- استخدام التقديرات والحكم الشخصي :-

- إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.
- وتعتمد هذه التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات .
- هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات بصفة مستمرة، ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة تلك التقديرات، إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية .

٦/٢- أهم السياسات المحاسبية :-

- تم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات خلال الفترات المالية المعروضة من خلال هذه القوائم.

٧/٢- ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:-

- يتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.
- ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية، ويتم ادراج كافة فروق العملة المحققة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .
- ويتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية بعملة أجنبية، والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولي.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة .

٨/٢- الأصول الثابتة:-

١/٨/٢- الاعتراف والقياس:

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لإستخدامها في الإنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة.
- وتظهر الأصول الثابتة بالميزانية بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر المتركمة لإضمحلال القيمة .
- هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه في موقعه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة إقتناء الأصل من أجله .
- عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية يتم إعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته .
- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو الأغراض الإدارية بالتكلفة وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل .
- هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الإنتهاء من إعدادها للإستخدام في الغرض المحدد لها، وبتابع الأسس المتبعة في باقى الأصول.
- يتم تسجيل تكاليف قطع الغيار الإستراتيجية المتعلقة بالأصول الثابتة ضمن بند الآلات والمعدات ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل المتعلق بها.

٢/٨/٢- النفقات والتكاليف اللاحقة علي الإقتناء:

- يتم رسملة التكاليف الخاصة بإحلال أصل ثابتاً ومكون رئيسي من المكونات التي يتم إعتبار كل منها أصلاً وكذا تكاليف العمرات الجسيمة التي تتم بعد تاريخ الإقتناء.
- هذا ويتم رسملة أى نفقات لاحقة علي الإقتناء إذا ما كان سيزيد عنها زيادة العائد الإقتصادي المستقبلي للأصل.
- وفيما عدا ذلك فإن كافة النفقات الأخرى يتم تحميلها على قائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

٩/٢- الإهلاك :-

- ١/٩/٢- يتم حساب الإهلاك، لتحميله على قائمة الدخل - بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار عمرها الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم إعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها) .
- ٢/٩/٢- وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدره ومعدلات الإهلاك لكل بند من بنود الأصول الثابتة:-

عدد السنوات

٢٥ - ١٥

٨ - ٣

٦ - ٤

٥ - ٣

٨ - ٣

بيان

- المباني والتجهيزات

- وسائل النقل والانتقال

- حاسبات وبرامج حاسب آلي

- أثاث وديكورات

- أجهزة وعدد وآلات وأدوات

- ٣/٩/٢- في تاريخ إعداد القوائم المالية، يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول وقيمتها التخريدية وطريقة الإهلاك، ويمكن تعديلها إذا ما استلزم الأمر ذلك.

١٠/٢- المشروعات تحت التنفيذ :-

١/١٠/٢- يتمثل هذا البند في المبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة حتي تصبح جاهزة للإستخدام في التشغيل، وحينئذ تحول التكلفة لبند الأصول الثابتة المناظرة.
٢/١٠/٢- وتظهر المشروعات تحت التنفيذ في المركز المالي بالتكلفة، ولا يتم تحميل أية إهلاكات حتى إستكمال المشروع وتحويله للأصول الثابتة مخصصاً منها مجمع الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

١١/٢- الإستثمارات في شركات تابعة:

١/١١/٢- الشركات التابعة هي الشركات (بما فيها الشركات لأغراض خاصة) والتي تمتلك الشركة القدرة علي السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية، والتي تكون عادة من خلال تملكها لأكثر من نصف حقوق التصويت، ويتم أخذ حقوق التصويت المحتملة التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الإعتبار عند تحديد مدى سيطرة الشركة.
٢/١١/٢- القوائم المالية المجمعة لشركة إم بي للهندسة (ش.م.م) تتضمن القوائم المالية للشركات التابعة التالية:-

بيان	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
١- شركة إم بي للصناعة (ش.م.م)	٩٠%	١٤٤٠.٠٠٠	١٤٤٠.٠٠٠
٢- شركة بيتا إلكتروك للصناعات (ش.م.م) (المندمجة في إم للصناعة).	٩٠%	٤٤١.٠٠٠	٤٤١.٠٠٠
٣- شركة إم بي للأنظمة الكهربائية (ذ.م.م)	٩٩%	٤٩٥.٠٠٠	٤٩٥.٠٠٠
٤- شركة جا أي تي للخدمات اللوجستية (ذ.م.م)	٩٩%	٤٩٥.٠٠٠	٤٩٥.٠٠٠
٥- شركة بي أي إلكتروك الصناعية (شركة مساهمة تركيا)	٨٠%	-	٢١٥٦.٠٠
٦- شركة شاحن لحلول المركبات الكهربائية (ش.م.م)	٦٠%	١١٩٩٨.٠٠٠	٥٩٩٩.٠٠٠
		٤.٧٠٨.٠٠٠	٣.٤٩٢.٤٦٠.٠٠

٣/١١/٢- يتم المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة بإستخدام طريقة التكلفة، حيث يتم إثبات الإستثمارات في الشركات التابعة بتكلفة الإقتناء مخصصاً منها الإضمحلال في القيمة، ويتم تقدير الإضمحلال لكل بند على حدة ويتم إثباته في قائمة الدخل .

١٢/٢- تقييم المخزون :-

يتم تقييم المخزون طبقاً للأسس التالية:

١/١٢/٢- علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وبإستخدام طريقة المتوسط المرجح عند حساب المنصرف من المخزون.

وصافي القيمة البيعية هي سعر البيع التقديري في سياق النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام والتكلفة التقديرية اللازمة لاتمام البيع.

٢/١٢/٢- يتم الاعتراف بالإنخفاض في قيمة المخزون إلي صافي القيمة البيعية وكذلك جميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل في الفترة التي حدث فيها الإنخفاض أو الخسارة، ويتم الاعتراف برد الإنخفاض في المخزون الناتج من الارتفاع في صافي القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات في الفترة التي حدث فيها الرد.

١٣/٢- العملاء وأوراق القبض والمديون والحسابات المدينة الأخرى :-

١/١٣/٢- يتم إثبات أرصدة العملاء وأوراق القبض والمديون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الأصلية للفاوتورة أو المعاملة مخصصاً منها خسائر الإضمحلال المتوقعة في قيمة أرصدة المدينين عندما يكون هناك أدلة موضوعية علي أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً لشروط التعاقد الأصلية.

٢/١٣/٢- ويؤخذ في الإعتبار عند تحديد احتمالية إضمحلال المديون التجاريين كل من أو أي من العوامل التالية :

- المصاعب المالية التي تواجه المدين.

- أوإحتمالات التعثر والإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية.

- أو التقصير أو عدم الإلتزام في السداد لمدة تزيد عن فترات الإئتمان الممنوحة.

٣/١٣/٢- ويتم قياس خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال بقائمة الدخل، ويتم الاعتراف برد خسائر الإضمحلال في الفترة التي حدث فيها الرد.

١٤/٢ - النقدية وما في حكمها :-

لأغراض إعداد القوائم المالية فإن النقدية وما في حكمها تتمثل في أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

١٥/٢- قائمة التدفقات النقدية :-

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير المباشرة.

١٦/٢- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :-

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات التابعة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتتمثل أيضا في الشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، هذا ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة الشركة.

١٧/٢- الموردين وأوراق الدفع والداننون والأرصدة الدائنة الأخرى:-

تمثل الإلتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع المسلمة للشركة والخدمات المؤداة للشركة سواء وردت فواتيرها من الموردين أم لم ترد بعد.

١٨/٢- المخصصات :-

١/١٨/٢- يتم الاعتراف بالمخصصات وتكوينها في حالة وجود التزام قانوني حال أو إلتزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، ويكون من المتوقع معه أن يترتب عليه تدفق لمنافع أو موارد اقتصادية يتم استخدامها لسداد وتسوية ذلك الإلتزام، وعلى أن يكون من الممكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام.

٢/١٨/٢- هذا ويتم إعادة دراسة موقف المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية، ويتم تعديلها إذا ما لزم الأمر لإظهار أفضل تقدير حالي.

٣/١٨/٢- وعندما يكون هناك تأثير جوهري نتيجة القيمة الزمنية للنقود، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للانفاق المتوقع المطلوب لتسوية الإلتزام.

١٩/٢- القضايا القانونية :-

قد تكون الشركة طرفاً مدعي أو مدعي عليه في قضايا مختلفة أمام المحاكم، ويتم متابعة هذه القضايا بعناية من جانب إدارة الشركة والمستشار القانوني لها، ويتم تقييمها بصورة دورية، للتأكد من أن الشركة لا تتوقع أن يكون لها تأثير جوهري علي القوائم المالية للشركة، وعندما يكون من المحتمل أن تسفر هذه القضايا عن التزامات مالية علي الشركة فإنه يتم الاعتراف بمخصص مناسب في القوائم المالية المجمعة.

٢٠/٢- الإقتراض وتكلفة الإقتراض :-

١/٢٠/٢- الإقتراض :

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئياً بالقيمة التي تم استلامها.
- ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ما لم يكن لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ الميزانية، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.
- يتم قياس القروض والإقتراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي بالتكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال، وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن إستبعاد الإلتزامات بالإضافة إلى عملية إستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الدخل.

٢/٢٠/٢- تكلفة الإقتراض:

- وتتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتحملها الشركة لإقتراض الأموال.
- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل والذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه كجزء من تكلفة الأصل.
- ويتم تحميل تكلفة الإقتراض في الفترات اللاحقة لذلك كمصروف في الفترة التي تحققت فيها.

٢١/٢- الإحتياطي القانوني :-

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم احتجاز ٥% من صافي الربح السنوي لتغذية الإحتياطي القانوني ، ويتم إيقاف احتجاز الإحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠% من رأس المال المصدر ، ومتى نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الإقتطاع، هذا ويمكن أن يستعمل هذا الإحتياطي القانوني بناء علي قرار من الجمعية العامة في هذا الشأن، وذلك في ضوء إقتراح من مجلس إدارة الشركة.

٢٢/٢- المصروفات :-

يتم الاعتراف بكافة تكاليف ومصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والإدارية و المصروفات الأخرى وفقاً لأساس الاستحقاق، ويتم تحميلها علي قائمة الدخل في الفترات المالية التي تحققت خلالها تلك المصروفات.

٢٣/٢- الضرائب :-

١/٢٣/٢- ضريبة الدخل :

يتم تقييم أصول وإلتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع سداده لمصلحة الضرائب .

٢/٢٣/٢- الضريبة المؤجلة :

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الإلتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الإلتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالميزانية (الأساس المحاسبي) وذلك بإستخدام سعر الضريبة المطبق.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن تتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٤/٢- الانخفاض والإضمحلال في قيمة الأصول :-

١/٢٤/٢- الأصول المالية:

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل. ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل إذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وأثر ذلك على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

٢/٢٤/٢- الأصول غير المالية:

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد اضمحل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مؤلدة للنقد عن قيمته الاستردادية فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية. وتثبت خسارة الإضمحلال بقائمة الدخل. يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة والتي تم الاعتراف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون رد الخسارة الناجمة عن الإضمحلال محدود بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل القيمة الاستردادية له أو تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد بقائمة الدخل.

٣/٢٤/٢- قياس القيمة العادلة:

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة ان تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الإلتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ويستند القياس بالقيمة العادلة إلي الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الإلتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر لفائدة علي الأصل أو الإلتزام. وتقاس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام بإستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الإلتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون علي تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

قامت الشركة بالبدء فى تطبيق المعيار المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" والذي محل محل المعيار المصري رقم (١١) "الإيرادات".

١/٢٥/٢- إيرادات النشاط :

تقوم الشركة بإثبات الإيراد من العقود مع العملاء بإتباع نموذج مكون من خمس خطوات كما هو وارد فى معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨):

الخطوة (١) : تحديد العقد (العقود) مع العميل : يعرف العقد بأنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ وتوضح الأسس والمعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد .

الخطوة (٢) : تحديد التزامات الأداء فى العقد: وهى عبارة عن تعهد ينص عليه فى العقد مع العميل بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل .

الخطوة (٣) : تحديد سعر المعاملة : يمثل سعر المعاملة مبلغ المقابل الذى تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل بإستثناء المبالغ التى يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة .

الخطوة (٤) : تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المنصوص عليها فى العقد : وهو يتحدد على اساس المبلغ الذى تتوقع الشركة أن تكون لها الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام.

الخطوة (٥) : إثبات الإيراد : ويتم ذلك عند وفاء الشركة بكل التزام أداء .

٢/٢٥/٢- إيرادات الإستثمارات من الشركات التابعة :

تثبت إيرادات الشركة من إستثماراتها فى الشركات المستثمر بها عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات وذلك من خلال إعتداد توزيعات الأرباح بواسطة الجمعية العامة لمساهمي الشركات المستثمر فيها

٣/٢٥/٢- الفوائد الدائنة :

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبي مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق

٤/٢٥/٢- الإيرادات الأخرى :

تثبت إيرادات التشغيل الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق

٢٦/٢- عقود إستنجاز الأصول :-

معاملات البيع وإعادة الاستنجاز

إذا قام البائع المستنجز (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر وأعدت استنجاز هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر المحاسبة من عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:-

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء فى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ .

الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستنجز المتطلبات الواردة فى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستنجز قياس أصل حق الانتفاع الناتج عن إعادة الاستنجاز بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل

-المتعلق بحق الانتفاع الذى يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستنجز .

-وبناء عليه يجب على البائع المستنجز أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر فى هذا المعيار .

-إذا كانت القيمة العادلة المقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيم العادلة

يجب المحاسبة على أى نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار .

-ويجب المحاسبة عن أى زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل اضافى مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستنجز .

-ويجب المحاسبة عن أى زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل اضافى مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستنجز .

يجب على المنشأة قياس أى تعديل يحتمل طلبه على اساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

-الفرق بين القيمة العادلة المقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

-الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمتأجر تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً أما بطريقة الفسك الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتك تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمتأجر.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع"

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع من

أ - مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة.

وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر

ب- أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة

ج- أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر

د- تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار مالم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة ومعادلة بأى

إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار الحالية بالقيمة بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمتأجر

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم مايلي:

-زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة عقد الإيجار

-تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار

-إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار لو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل والمؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أي ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر ان وجد فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية كوسيلة عملية وفي نطاق ما يسمح به المعيار يمكن للشركة كمتأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري رأى مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

-إذا لم يستوفى تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم ٤٨ المحاسب عنه باعتباره عملية بيع للأصل

يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول ويجب عليها الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم

(٤٧)

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط يجرى تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة. وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استنادا إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة فتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات المخصصة المتوقعة تستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجرى الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف الائتماني في نهاية فترة إعداد التقرير.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استنادا إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٢٨/٢- التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات:-

السياسات المحاسبية المطبقة في هذه الفترة هي تلك المطبقة في العام السابق، فيما عدا التغييرات التي نتجت عن تطبيق لمعايير المصرية الجديدة الصادرة خلال عام ٢٠١٥ والتي تم العمل بها.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغييرات في أسعار سعر صرف العملات الأجنبية.

ملخص لاهم التعديلات

في ٧ فبراير ٢٠١٧ صدر قرار وزير الاستثمار بإتاحة معالجات محاسبية استثنائية اختيارية خاصة بالشركات التي يكون عمله (عمله القيد) لديها هو الجنيه المصري فقط على القوائم المالية للسنة المالية أو جزء منها التي تبدأ قبل تاريخ تحرير سعر الصرف ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ وتنتهي في أو بعد هذا التاريخ.

الخيار الأول: الأصول الممولة بالتزامات قائمه بالعملة الأجنبية

يمكن للشركات التي قامت قبل تاريخ تحرير سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب و أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) مموله بالتزامات بعملات اجنبيه ان تقوم بالاعتراف ضمن تكلفه تلك الاصول في تاريخ تحرير سعر الصرف بفروق العملة الناتجة عن اعاده ترجمه رصيد الالتزام القائم المتعلق بها في تاريخ سعر الصرف وعن الجزء المسدد من هذا الالتزام خلال نفس الفترة.

الخيار الثاني: الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بفروق العملة الناتجة عن ارصده البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ سعر الصرف

يمكن للشركات التي تأثر نتائج اعمالها بصافي ارباح أو خسائر فروق عمله نتيجة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية ان تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن اعاده ترجمه ارصده البنود الطبيعية النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف باستخدام سعر يمثل متوسط اسعار الاقفال الرسمية لبيع العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري بين تاريخ تحرير سعر الصرف " ٣ نوفمبر ٢٠١٦ " وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ (مقارنه لسعر العملة الأجنبية في اليوم السابق لتاريخ تحرير سعر الصرف).

الخيار الثالث: نموذج التكلفة المعدله

يمكن للشركة تطبيق نموذج التكلفة المعد له على فنها واكثر من فئات تويوب الاصول المؤهله للتعديل وهي الأصول الثابتة فيما عدا الاراضي والمباني وكذلك الاصول المؤجره للغير بنظام التأجير التمويلي والمثبتة في دفاتر المؤجر، طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" والأصول غير الملموسة (فيما عدا الشهرة) وأصول التنقيب والتقييم. ٢٠-٣ معايير

بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ ادخل وزير الاستثمار والتعاون الدولي على بعض احكام المحاسبة المصرية الصادرة بموجب المرسوم رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن معايير محاسبية جديدة وكذلك ادخال تعديلات على بعض احكام معايير المحاسبة المصرية القائمة كان يجب ادخال هذه التعديلات وتطبيقها على الفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠

لكن بسبب التباطؤ الاقتصادي والتراجع نتيجة تفشى مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد - ١٩) قررت هيئة الرقابة المالية في ١٢ ابريل ٢٠٢٠ تأجيل التطبيق للقوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ صدر في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل موعد تطبيق المعايير المصرية الى الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ فيما يلي وصف للتغييرات في السياسات المحاسبية لتعديلات في المعايير المحاسبية المصرية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١

١/٢٩/٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية": حل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" ويؤثر علي تصنيف الشركة وقياسها للأدوات المالية، اضمحلال قيمة الأصول المالية كما هو موضح أدناه.

التصنيف والقياس

يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوانينها المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدي الشركة لفئة معينة من الأصول المالية. وبشكل أكثر تحديداً فإن الأصول المالية للشركة المصنفة حالياً علي أنها محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق وقروض ومديونيات تقاس بالتكلفة المستهلكة والتي تستوفي جميع شروط التصنيف بالتكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ ونتيجة لذلك لم يكن للتصنيف الجديد أي تأثير علي تصنيف وقياس الأصول المالية التي تم تصنيفها سابقاً علي أنها محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق وقروض ومديونيات كما لا يوجد أي تأثير علي حسابات الشركة فيما يتعلق بالالتزامات المالية حيث أن المتطلبات الجديدة تتعلق فقط بالمعالجة المحاسبية للالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدي الشركة مثل هذه الالتزامات.

انخفاض القيمة (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)

يتطلب نموذج انخفاض القيمة الجديد الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً او مدي العمر بدلا من نموذج الخسائر المحققة كما هو مطلوب في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ينطبق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة علي الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين التي قياسها بالقيمة العادلة من خلال الشامل الاخر، أصول تخصص عقود مع عملاء كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ مبالغ الإيجارات مستحقة التحصيل.

٢/٢٩/٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الأيراد من العقود مع العملاء":

حل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) محل معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الانشاء" حيث يتناول الاعتراف بالعقود المبرمة مع العملاء وكذلك معالجة التكاليف المتكبدة علي عقد مع عميل والذي سوف يتم توضيحه ادناه.

ينص معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ علي أن الاعتراف بالإيرادات يعتمد علي الخمس خطوات الآتية:

١-تحديد العقد مع العميل.

٢-تحديد الالتزام التعاقدى لتحويل البضائع / الخدمات (الالتزامات الأداء).

٣-تحديد سعر المعاملة.

٤-توزيع سعر المعاملة علي الالتزامات الأداء المحددة علي أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة او خدمة

٥-الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالالتزام الأداء.

ويشمل المعيار المحاسبي رقم ٤٨ الإفصاح عن البيانات المالية فيما يتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية ذات المرتبطة بها.

تحقق الإيراد :

يتم الاعتراف بالإيراد إلي المدي الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الأيراد بشكل موثوق به.

يتم قياس الأيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أي خصم تجاري أو خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم.

إيرادات العائد:

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بإيرادات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل عائد.

توزيعات الأرباح:

يتم الاعتراف بها حين يكون لحاملي الأسهم الحق في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

٣/٢٩/٢ - معيار المحاسبة المصري رقم رقم ٤٩ "عقود التأجير"

حل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، بموجب معيار التأجير الجديد يتم تسجيل الأوصال المؤجرة من قبل الشركة المستأجرة في قائمة المركز المالي للشركة مع تسجيل الالتزام المقابل على النحو التالي:
تقوم الشركة المستأجرة بالإعتراف بأصل حق الانتفاع والتزامات عقود التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار.
عند الاعتراف الأولي يتم قياس حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للقياس الأولي للالتزامات عقد التأجير والمعدل بالمدفوعات الإيجار السابقة والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز التأجير والقيمة الحالية المخصومة للالتزام المقدر لاستبعاد الأصل، بعد ذلك يتم قياس حق انتفاع الأصول بالتكلفة ناقصا مجمع الاستهلاك وخسائر مجمع خسائر الانخفاض في القيمة ويتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الاعمار الإنتاجية المقدره لأصول حق الانتفاع أو مدة عقد التأجير أيهما اقل
سيتم إعادة قياس أصول حق الانتفاع والتزام عقد التأجير لاحقا في حالة حدوث أحد الأحداث التالية:
- التغير في سعر عقد التأجير بسبب المؤشر او المعدل الذي أصبح ساري المفعول في فترة القوائم المالية.
- تعديلات على عقد التأجير.

إعادة تقييم مدة عقد التأجير

عقود التأجير قصيرة الاجل بطبيعتها وعقود التأجير للبنود منخفضة القيمة سيستمر الاعتراف بها في المصروفات في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تكبدها للقوائم.

٣٠/٢ - إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية :-

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض احكام معايير المحاسبة المصرية وبتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الاحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه النموذج لأول مرة	المعيار ليس له تأثير جوهري على القوائم المالية.	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب علي ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارة وفيما يلي بيان تلك المعايير : معيار المحاسبة المصري رقم : معيار رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء معيار (٢٤) ضرائب الدخل معيار (٣٠) القوائم المالية الدورية معيار (٣١) اضمحلال قيمة الأصول معيار (٣٥) الزراعة معيار (٤٩) عقود التأجير	معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ الأصول الثابتة واهلاكاتها ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ الأصول غير الملموسة
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته إلي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه النموذج لأول مرة	المعيار ليس له تأثير جوهري على القوائم المالية.	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب علي ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير : معيار المحاسبة المصري رقم : معيار (١) عرض القوائم المالية معيار (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء معيار (١٣) اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية معيار (٢٤) ضرائب الدخل معيار (٣٠) القوائم المالية الدورية معيار (٣١) اضمحلال قيمة الأصول معيار (٣٢) الأصول غير المتداولة المحفوظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة معيار (٤٩) عقود التأجير	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ الاستثمار العقاري

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ الزراعة	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١ - ٥)، و(٨) و(٢٤) و(٤٤) وإضافة الفقرات (١٥) (٥ج) و(٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها". ٢- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) و) من المعيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي طبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم ٣٥ المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم ١٠ المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة ولكن يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة رقم (٢٨) و) من معيار المحاسبة المصري رقم ٥ لكل فترة سابقة معروضة.	المعيار ليس له تأثير جوهري علي القوائم المالية	تطبيق التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه النموذج لأول مرة
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ التقييب عن وتقييم الموارد التعدينية	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث يتم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التقييب والتقييم . ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة تقييم لأصول التقييب والتقييم ، على أن يتم التقييم والتأمين ضمن المقيد في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول ، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها " أو نموذج الوارد بمعيار المحاسبة المصري ٢٣ " الأصول غير الملموسة" فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣	المعيار ليس له تأثير جوهري على القوائم المالية	تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار الاستخدام نموذج إعادة التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافة حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) المعدل ٢٠٢٣ عقود التأمين	١- يحدد هذا المعيار ما بدء إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملانمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود، وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم اثر عقود التأمين تلك علي المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ تستبدل إلي معيار المحاسبة المصري رقم ٥٠. ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية للتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ " عقود التأمين" وهي كما يلي: معيار رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها معيار رقم ٢٣ الأصول غير الملموسة معيار رقم ٣٤ الاستثمار العقاري	المعيار ليس له تأثير جوهري علي القوائم المالية	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، و إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ لفترة اسبق فيجب علي الشركة الإفصاح عن ذلك.

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبق التعديلات للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه النموذج لأول مرة	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل علي القوائم المالية من تطبيق المعيار، والمعيار ليس له تأثير جوهري علي القوائم المالية	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ القوائم المالية المستقلة
تطبق التعديلات بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك. وعند التطبيق لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة وبدلا من ذلك : عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها يتم الاعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل علي الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي. وعندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية يتم الاعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل علي المبلغ التراكمي لفروق الترجمة المتراكمة في جانب حقوق الملكية في تاريخ التطبيق الأولي.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل علي القوائم المالية من تطبيق المعيار، والمعيار ليس له تأثير جوهري علي القوائم المالية	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم استفاؤها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. ٢- وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما اذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة اخري وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للاستبدال.	معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ اثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

٣- الأصول الثابتة ومجموع أملاكها:-

(المبالغ بالجنيه المصري)		بلغ رصيد الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٤/١٢/٣١ ١٧٨٦٦٧٦١٦		بلغ رصيد الأصول الثابتة ومجموع أملاكها في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٤/١٢/٣١ ١٧٨٦٦٧٦١٦		
الإجمالي	وسائل نقل وابتقال	أجهزة و آلات ومعدات	حسابات آليه	اثاث وديكورات	مباني وتجهيزات	أراضي
١١٦ ٥٥٣ ٧٩٦	١٠ ١١٨ ٨١٩	٤٧ ٩٣٧ ٩٢٨	٣ ٠٢٢ ٩٥٩	٤ ٥٢٧ ٥٨٣	٣٠ ٩٧٨ ٧٠١	١٩ ٩٦٧ ٨٠٦
١١ ٠٠٩ ٠٢٦	٩ ٠٠٦	١٠ ٤٥٩ ٤٢٨	٥٠٦ ٩٩٣	٣٣ ٥٩٩	-	-
٥٥٣ ١٤٣	-	٥ ٤٩٠ ٦٥١	٤٤ ٤٩٢	-	-	-
١٣٣ ٠٩٧ ٩٦٥	١٠ ١٢٧ ٨٢٥	٦٣ ٨٨٨ ٠٠٧	٣ ٥٧٤ ٤٤٤	٤ ٥٦١ ١٨٢	٣٠ ٩٧٨ ٧٠١	١٩ ٩٦٧ ٨٠٦
٣٥ ٠٠٧ ٨٣٩	٧ ٤٨٩ ٨٩٧	١٧٠ ٦٠ ١٩٠	١ ٠٣٠ ٦٣٧	٢ ٩٥٩ ٣٧٦	٦ ٤٦٧ ٧٣٩	-
١٢ ٤٣٩ ٨٢١	٨٥٤ ٣٢٩	٨ ٨٦٨ ٨٤٨	٦٣٥ ٩١	٤٦٥ ٢١٢	١ ٦١٦ ٣٤١	-
٤٧ ٤٤٧ ٦١٠	٨ ٣٤٤ ٣٢٦	٢٥ ٩٢٩ ٠٣٨	١ ٦٦٥ ٧٢٨	٣ ٤٢٤ ٥٨٨	٨ ٠٨٤ ٠٨٠	-
٨٥ ٦٥٠ ٣٠٥	١ ٧٨٣ ٥٩٩	٣٧ ٩٥٨ ٩٦٩	١ ٩٠٨ ٧١٦	١ ١٣٦ ٥٩٤	٢٢ ٨٩٤ ٦٢١	١٩ ٩٦٧ ٨٠٦

تكاليف الاصل في ٢٠٢٣/١/١
 - الإضافات خلال العام
 - الإضافات المحولة من مشروعات تحت التنفيذ
 - التكاليف في ٢٠٢٣/١٢/٣١
 - مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/١/١
 - إهلاك العام
 - مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/١٢/٣١
 - صفائ القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		بلغ رصيد الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٤/١٢/٣١ ١٧٨٦٦٧٦١٦		بلغ رصيد الأصول الثابتة ومجموع أملاكها في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٤/١٢/٣١ ١٧٨٦٦٧٦١٦		
الإجمالي	وسائل نقل وابتقال	أجهزة و آلات ومعدات	حسابات آليه	اثاث وديكورات	مباني وتجهيزات	أراضي
١٣٣ ٠٩٧ ٩٦٥	١٠ ١٢٧ ٨٢٥	٦٣ ٨٨٨ ٠٠٧	٣ ٥٧٤ ٤٤٤	٤ ٥٦١ ١٨٢	٣٠ ٩٧٨ ٧٠١	١٩ ٩٦٧ ٨٠٦
١٢ ٢٩٠ ٢٣٨	٥٠٨ ١٢١	١٠ ٥٨٤ ٠٤٥	٦٩٨ ٦٠٧	٤٩٩ ٤٦٤	-	-
٤٩١ ٣٧٧	-	٤٩١ ٣٧٧	-	-	-	-
(٢٥٣ ٠٣٠)	-	(٢٥٣ ٠٣٠)	-	-	-	-
(١٦ ٩٥٨ ٩٣٤)	-	-	(٧٥١ ٢٩٦)	(٤٨١ ٥٦٧)	(١٢ ٣٢٦ ٠٧١)	(٣ ٤٠٠ ٠٠٠)
١٢٨ ٦٦٧ ٦١٦	١٠ ٦٣٥ ٩٤٦	٧٤ ٧١٠ ٣٩٩	٣ ٥٢١ ٧٥٥	٤ ٥٧٩ ٠٧٩	١٨ ٦٥٢ ٦٣٠	١٢ ٥٦٧ ٨٠٦
٤٧ ٤٤٧ ٦١٠	٨ ٣٤٤ ٣٢٦	٢٥ ٩٢٩ ٠٣٨	١ ٦٦٥ ٧٢٨	٣ ٤٢٤ ٥٨٨	٨ ٠٨٤ ٠٨٠	-
١١ ٤٨٢ ٢٠٨	٦٩٠ ٠٦١	٧ ٩٨٩ ٠٦٩	٩١٦ ٤٩١	٥٧٠ ٢٤٦	١ ٦١٦ ٣٤١	-
(٢٦٨ ٦٦٨)	-	-	(١٣٧ ٠٦٦)	(١٣١ ٦٠٢)	-	-
٥٨ ٦٦١ ٢٠٠	٩ ٠٣٤ ٢٨٧	٣٣ ٩١٨ ١٠٧	٢ ١٤٥ ١٥٣	٣ ٨٦٣ ٢٣٢	٩ ٧٠٠ ٤٢١	-
٧٠ ٠٠٦ ٤١٦	١ ٦٠١ ٦٥٩	٤٠ ٧٩٢ ٢٩٢	١ ٣٧٦ ٦٠٢	٧١٥ ٨٤٧	٨ ٩٥٢ ٢٠٩	١٦ ٥٦٧ ٨٠٦

تكاليف الاصل في ٢٠٢٤/١/١
 - الإضافات خلال العام
 - الإضافات المحولة من مشروعات تحت التنفيذ
 - المحول إلى مخزون
 - الإستهلاكات
 - التكاليف في ٢٠٢٤/١٢/٣١
 - مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/١/١
 - اهلاك العام
 - مجمع اهلاك الاستبعادات
 - مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/١٢/٣١
 - صفائ القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

٤- الأصول الأخرى :-

بلغ تكلفة الأصول الأخرى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٤١٤١٣١,٦٣ جنيه مصري ، كما بلغ مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٦٠٩٤٣٠ جنيه مصري، ومن ثم بلغت صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٣٥٠٤٧٠٢ جنيه مصري ، وبيانها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
-	٢ ٥٩٦ ٨١٠
٧٨ ٩٤٦	١ ٥١٧ ٣٢٢
٢ ٥١٧ ٨٦٤	-
٢ ٥٩٦ ٨١٠	٤ ١١٤ ١٣٢
-	(١٠٥ ٦٩٨)
(١٠٥ ٦٩٨)	(٥٠٣ ٧٣٢)
(١٠٥ ٦٩٨)	(٦٠٩ ٤٣٠)
٢ ٤٩١ ١١٢	٣ ٥٠٤ ٧٠٢

بيــــــــان

- صافي القيمة الدفترية في بداية الفترة / السنة
- الاضافات خلال السنة
- المحول من مشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الأخرى
- التكلفة في نهاية السنة
- مجمع إستهلاك في بداية السنة
- إستهلاك محمل على المصروفات العمومية والإدارية خلال السنة
- مجمع الإستهلاك في نهاية السنة
- صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

* تتمثل الأصول الأخرى في برامج حاسبات ونظم معلومات ، وتستهلك على مدار عمرها الافتراضى على خمس سنوات بداية من تاريخ الرسمة .

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
(جنيه مصرى)	(جنيه مصرى)
٦ ٣٦٥ ٧٦٠	٧ ٤٢٤ ١١٢
٣ ٣٤٢ ٦٤٥	٤ ٦١٠ ٠٩٢
٩ ٧٠٨ ٤٠٥	١٢ ٠٣٤ ٢٠٤

اهلاك الفتره موزع كما يلي :-

قيمة الاهلاكات المحملة على قائمة الدخل تكلفة النشاط (تكلفة المبيعات) - (ايضاح رقم (٢/١٧)).
قيمة الاهلاكات المحملة على قائمة الدخل مباشرة
اجمالي الاهلاكات

٥- الأصول (الإلتزامات) الضريبية :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨٩٩٢٨ جنيه مصري، وبيانها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
(٣٢٥ ٩٣٨)	٣١٩ ٧٨٤
٦٤٥ ٧٢٢	(١٢٩ ٨٥٦)
٣١٩ ٧٨٤	١٨٩ ٩٢٨

بيــــــــان

- أصول(إلتزامات)ضريبية مؤجلة أول العام
- الضريبة المؤجلة خلال العام التى ينشأ عنها أصول ضريبية مؤجلة (ايضاح رقم (١٥))
- أصول ضريبية مؤجلة آخر العام

٦- المخزون :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨٤٨٧١٠٢٢ جنيه مصري، وبيانها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
٩٦ ٦٧٩ ٤٦٠	١٠٣ ٣١٦ ٦٨١
١٨ ٥٨١ ٣٦٦	٦٨ ٠٧٤ ٢٨٠
٢٨١ ٠٥٢	١٣ ٤٨٠ ٠٦١
١١٥ ٥٤١ ٨٧٨	١٨٤ ٨٧١ ٠٢٢

بيــــــــان

- ١/٦- إنتاج تام و منتجات
- ٢/٦- خامات
- ٣/٦- إنتاج تحت التشغيل وأخرى

الإجمالى

- عند حساب تكلفة النشاط تم استبعاد مبلغ ٣٨٣٩٣٧١٦ جنيه مصري من قيمة مخزون آخر المدة، تمثل مخزون شركة مافن للكابلات الكهربائية "Maven" ، حيث لم تبدء الشركة الانتاج حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

٧- عملاء وأوراق قبض (بالصادق) :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٧٤٥٢٦٧٥٩ جنيه مصري، وبيانها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
٢٥ ٣٤٢ ٢٢٣	٤٩ ٩٥٥ ٣٩١
٣٥ ٣٧١ ٦٠٠	٢٥ ٧٤٩ ٠٦٨
٦٠ ٧١٣ ٨٢٣	٧٥ ٧٠٤ ٤٥٩
(١ ١٧٧ ٧٠٠)	(١ ١٧٧ ٧٠٠)
٥٩ ٥٣٦ ١٢٣	٧٤ ٥٢٦ ٧٥٩

بيــــــــان

- ١/٧- العملاء
- ٢/٧- أوراق القبض

يخصم:-

٣/٧- الإنخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض

٨- المدن والارصدة المدينة الأخرى (بالصافي) :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٦١٧٥٧٨١٠ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيانات
١٢ ٦٦٠ ٩٩٠	١٦ ٦٥٩ ٩٤٣	١/٨ - مصلحة الضرائب
-	١٠ ٨١٤ ٤٧٢	خصم من المنبع
١٢ ٦٦٠ ٩٩٠	٢٧ ٤٧٤ ٤١٥	ضريبة القيمة المضافة
٥ ٣٢٨ ٦٥٤	٣ ٤٥٦ ٦٢٩	٢/٨ - مصروفات مدفوعة مقدماً و ارصدة مدينة اخرى
٣٨ ٦٢٣ ٣٨٥	٩ ١٤٩ ٩٢٥	٣/٨ - موردين - دفعات مقدمة
٢ ٧٩٣ ٢٤١	٦ ٧٨٩ ٨٩٥	٤/٨ - عهد وسلف العاملين
٢ ٧٠٣ ٣٧٨	٤ ٥٨٦ ٤٦٨	٥/٨ - غطاء خطابات الضمان
٢٥٨ ١٤٠	٣٤٥ ٩٧٨	٦/٨ - تأمينات لدى الغير
٧٥٢ ٣٥٧	٥٧ ١٨٥	٧/٨ - إعمادات مستندية
١١ ٦٣٩	١١٨ ٨٩٧	٨/٨ - هيئة التأمينات الإجتماعية
-	٤٦ ٩٤٦	٩/٨ - دفعات مقدمة - تحت حساب الأصول الثابتة
-	٦ ٨٣١ ٧٧٦	١٠/٨ - ارصدة مدينة أخرى
-	٣ ٠٠٩ ٠٩٠	١١/٨ - مصروفات ماقبل التشغيل
٦٣ ١٣١ ٧٨٤	٦١ ٨٦٧ ٢٠٤	الإجمالي
(١٠٩ ٣٩٤)	(١٠٩ ٣٩٤)	١٢/٨ - المخصصات
٦٣ ٠٢٢ ٣٩٠	٦١ ٧٥٧ ٨١٠	الصافي

٩- النقدية بالصندوق والبنوك :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٣٥٩٥٠٩٣٥ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	بيانات
٧ ٩٨٤ ١٢٧	١ ٨١٤ ١٦٨	١/٩ - نقدية بالجنيه المصري
٣ ٣٨٦ ٦٤٩	٣٠ ٦٩٦ ٥٥٠	نقدية بالخرينة - جنيه مصري
١٣ ٦٦٣ ٥٩٢	٦٣٤ ٣٠٠	حساب جارى - جنيه مصري
٢٥ ٠٣٤ ٣٦٨	٣٣ ١٤٥ ٠١٧	ودائع لدى البنوك
١٢ ٨٥١ ٠١٥	٢ ٠٩٧ ٣٦٢	٢/٩ - نقدية بالبنوك
٤٣٧ ٢١٥	٧٠٨ ٥٥٥	حساب جارى - عملات أجنبية
١٣ ٢٨٨ ٢٣٠	٢ ٨٠٥ ٩١٧	نقدية بالخرينة - عملات أجنبية
٣٨ ٣٢٢ ٥٩٨	٣٥ ٩٥٠ ٩٣٥	الإجمالي

* يتم احتساب الفائدة على النقدية بالبنوك بناءً على سعر الفائدة السائد على الإيداع . ويتم ربط الودائع على فترات قصيرة الأجل، لفترات متفاوتة تتراوح بين يوم وثلاثة أشهر بناءً على إحتياجات الشركة للنقدية .

١٠- رأس المال :-

١/١٠- رأس المال المرخص به:-

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيهاً مصرياً (خمسمائة مليون جنيهاً مصرياً) .

٢/١٠- رأس المال المصدر والمدفوع:-

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٠١٢٧٢١١١ جنيهاً مصرياً (مائة وواحد مليون ومائتان واثنان وسبعون ألف ومائة وعشر جنيهاً مصرياً)، موزعة على ٢٠٢٥٤٤٢٢١ سهم (مائتان واثنان مليون وخمسمائة وأربعة وأربعون ألف ومائتان وواحد وعشرون سهم)، وقيمة السهم الاسمية ٠,٥ جنيه مصري.

٣/١٠- تطور رأس المال :

تم زيادة رأس المال خلال عام ٢٠١٧ على مرحلتين :-

المرحلة الأولى :-

تم زيادة رأس المال بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري (مليون جنيه مصري) ، ليرتفع رأس المال المدفوع من ١٠ مليون جنيه مصري إلى ١١ مليون جنيه مصري، موزع على ٢٢ مليون سهم، القيمة الاسمية للسهم ٠,٥ جنيه مصري، وتم التأشير في السجل التجارى بتلك الزيادة بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٩ .

المرحلة الثانية :-

بناء على قرار الجمعية العامة الغير العادية المنعقدة بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٧ تم زيادة رأس المال بمبلغ ٢٢ مليون جنيه مصري (مكونة من ٤٤ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم ٠,٥ جنيه مصري)، ليرتفع رأس المال المدفوع من ١١ مليون جنيه مصري إلى ٣٣ مليون جنيه مصري، موزع على ٦٦ مليون سهم، القيمة الاسمية للسهم ٠,٥ جنيه مصري، وتم التأشير في السجل التجارى بتلك الزيادة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ .

- وتم تمويل تلك الزيادة في رأس المال والتي بلغت ٢٢ مليون جنيه مصري من :

بيــــــــــــــــان

جنيه مصري
١٢ ٣٥٠ ٤٥٠
٥ ٥٥٠ ٠٠٠
٤ ١٤٩ ٥٥٠
٢٢ ٠٥٥ ٠٠٠

- الأرباح المرحلة

- الإحتياطي القانوني

- الإحتياطي الخاص (الناتج من المرحلة الأولى لزيادة رأس المال)

الإجمالي

المرحلة الثالثة :-

بناء على قرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٢٣ تمت الموافقة على تعديل المادتين ٦ و ٧ من النظام الأساسي للشركة، وتم إعتاد التعديل من الهيئة بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣، ليصبح رأس المال كالتالي :-

رأس المال المرخص به:

رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) .

رأس المال المصدر والمدفوع :

وحدد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ ٥٦٢٧١٦٢٩,٥ (ستة وخمسون مليون ومائتي واحد وسبعون ألف وستمائة تسعة وعشرون جنيه مصري) موزعاً على عدد ١١٢٥٤٣٢٥٩ سهم بقيمة اسمية لكل سهم ٠,٥ جنيهاً (خمسون قرشاً) ، بدلاً من ٣٣ مليون جنيه مصري، موزع على ٦٦ مليون سهم، القيمة الاسمية للسهم ٠,٥ جنيه مصري، أى بزيادة قدرها ٢٣٢٧١٦٢٩,٥ جنيه مصري (ثلاثة وعشرون مليون ومائتان وواحد وسبعون ألف وستمائة تسعة وعشرون جنيه مصري وخمسون قرشاً) موزعة على ٤٦٥٤٣٢٥٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ٠,٥٠ جنيه مصري، تبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% .

- وكان قد تم سداد رأس مال الشركة قبل الزيادة بالكامل بموجب التأشير في السجل التجارى ، وقد إكتتب المؤسسون والمكتتبون فى اسهم الزيادة فى رأس مال الشركة فى كامل الأسهم المطروحة للإكتتاب وقدرها ٤٦٥٤٣٢٥٩ سهم .

- وقد تم السداد على النحو التالى بموجب الشهادة البنكية الصادرة من بنك قطر الوطنى الأهلى (البنك متلقى الإكتتاب) والمؤرخة فى ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ :

أولاً : عدد ٣٠٩٠٦٩٨٤ سهم تم سدادهم عن طريق الأرصدة الدائنة للمساهمين .

ثانياً : عدد ١٥٦٣٦٢٧٥ سهم من الأسهم المطروحة للإكتتاب بقيمة ٧٨١٨١٣٧ جنيه مصري .

المرحلة الرابعة :

بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة إم بى للهندسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٤ تمت الموافقة على تعديل المادتين ٦ و ٧ من النظام الأساسي للشركة، وتم إعتاد التعديل من الهيئة بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠٢٤، ليصبح رأس المال كالتالى :-

رأس المال المرخص به:

رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه (خمسمائة مليون جنيه مصري) .

رأس المال المصدر والمدفوع :

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ١٠١٢٧٢١١٠,٥ جنيه (مائة وواحد مليون ومائتي وإثنان وسبعون ألف ومائة وعشرة جنيه مصري و خمسون قرشاً) موزعاً على عدد ٢٠٢٥٤٤٢٢١ سهم قيمة كل سهم ٠,٥ جنيهاً (خمسون قرشاً) ، أى بزيادة قدرها ٤٥٠٠٠٤٨١ جنيه مصري (خمسة وأربعون مليون وأربعمئة وواحد وثمانون جنيه مصري)، موزعة على ٩٠٠٠٠٩٦٢ سهم بقيمة اسمية للسهم ٠,٥ جنيه مصري، توزع على المساهمين كل حسب نسبته مع جبر كسور لصالح صغار المساهمين .

بحيث يرتفع رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٦٢٧١٦٢٩,٥ جنيه مصري إلى ١٠١٢٧٢١١٠,٥ جنيه مصري. وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% .

وتم التأشير في السجل التجارى بالزيادة بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠٢٤ .

- وتم تمويل تلك الزيادة في رأس المال والتي بلغت ٤٥٠٠٠٤٨١ جنيه مصري من :

بيــــــــــــــــان

جنيه مصري
٤١ ٠٥٤ ٢٦٢
١ ٦٦١ ٨٣٩
٢ ٢٨٤ ٣٨٠
٤٥ ٠٠٠ ٤٨١

- ارباح عام ٢٠٢٣

- الأرباح المرحلة

- الإحتياطي القانوني

الإجمالي

١١- تسهيلات ائتمانية :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ١٣١٧٧٢٦٤٣ جنيه مصري، وبياناتها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
٧٠ ٦٧٦ ٩١٢	٦٧ ٥٠٦ ٢٢٧
٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٣١ ٧٧٠ ٥١٠
٧٣ ١٧٦ ٩١٢	٩٩ ٢٧٦ ٧٣٧
٨٠٨ ٨٣١	٣٢ ٤٩٥ ٩٠٦
٨٠٨ ٨٣١	٣٢ ٤٩٥ ٩٠٦
٧٣ ٩٨٥ ٧٤٣	١٣١ ٧٧٢ ٦٤٣

بيانات

١/١١- تسهيلات ائتمانية - قصيرة الأجل

- بنوك سحب على المكشوف
- أقساط مستحقة خلال العام من قروض طويلة الأجل

٢/١١- تسهيلات ائتمانية - طويلة الأجل

أقساط طويلة الأجل من قروض طويلة الأجل

الإجمالي

* يتمثل رصيد التسهيلات الائتمانية في المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة من بعض البنوك وذلك مقابل ضمانات مختلفة (سندات اذنية وكفالات تضامنية منها تجارية وأخرى شخصية) حصلت عليها البنوك التي قدمت التسهيلات.

* وتمثل هذه التسهيلات الائتمانية في :-

- تسهيلات ائتمانية بنوك سحب على المكشوف بمعدلات أسعار فائدة مختلفة لتمويل أنشطة الشركة .

- قروض طويلة الأجل تم استخدامها على شرائح مختلفة لتمويل التكاليف الإستثمارية للشركة وتسد على مدار سنتين تنتهي في يونيو ٢٠٢٥.

١٢- الموردون وأوراق الدفع:-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٧١٨٨٩١٦٩ جنيه مصري، وبياناتها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
٨٩ ١٩٢ ٦٧٠	٦٥ ٧١٦ ٥٧١
٥ ٩٤١ ٠٩٧	٦ ١٧٢ ٥٩٨
٩٥ ١٣٣ ٧٦٧	٧١ ٨٨٩ ١٦٩

بيانات

١/١٢- موردون

٢/١٢- أوراق الدفع

الإجمالي

١٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٦٧١٠٠٧٧٦ جنيه مصري، وبياناتها كالاتى :-

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
٩ ٤٦٦ ٠٦٨	١١ ٠٦٩ ٥١٠
٥ ٩٢٧ ٦٥٢	٦ ٨٤١ ٠٧٩
٥٣١ ١٤٥	٧٤٩ ٥٢٨
١٥ ٩٣٤ ٨٦٥	١٨ ٦٦٠ ١١٧
٥ ٦٧٤ ٣٤٧	٨ ٢٨٢ ١٠٤
١٦ ٩٣٢ ٤٤٠	٣١ ٤١٩ ٤٠٩
١٥ ٦٠٤ ٦٧٢	٧ ٥٤٨ ٦٥٨
٥٧ ٤٢٨	١ ١٩٠ ٤٨٨
٥٤ ٢٠٣ ٧٥٢	٦٧ ١٠٠ ٧٧٦

بيانات

١/١٣- مصلحة الضرائب

ضريبة قيمة مضافة

ضريبة خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة

ضريبة على مرتبات العاملين

إجمالي مصلحة الضرائب

٢/١٣- المصروفات المستحقة

٣/١٣- عملاء - الدفعات المقدمة

٤/١٣- أرصدة دائنة الأخرى *

٥/١٣- الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية

الإجمالي

* يتضمن حساب أرصدة دائنة أخرى مبلغ ١١٧٥٠٨٩٥ جنيه مصري، تمثل حساب جارى دائن للمساهمين لدعم الشركة في الوفاء بالتزاماتها.

- أرصدة المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى تستحق خلال اثنا عشر شهراً من تاريخ القوائم المالية.

١٤- ضريبة الدخل :-

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
١٣ ٥٤١ ١٥٣	٥ ٣١٨ ٩٤٠
١٣ ٥٤١ ١٥٣	٥ ٣١٨ ٩٤٠

بيانات

١/١٤- العبء الحالى لضريبة الدخل

الإجمالي

١٥- إيرادات النشاط :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٤١١٨٩٠٠٥١٩ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيــــــــــــــــان

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
٣٠٥٠٤٥٦٦١	٤١١٨٩٠٠٥١٩
٣٠٥٠٤٥٦٦١	٤١١٨٩٠٠٥١٩

١/١٥- إيرادات النشاط

١٦- تكلفة النشاط :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٣٠١٣٨٤٣٦٣ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيــــــــــــــــان

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
٧٥٥٢١٥٥٥	١١٥٥٤١٨٧٧
٢٠٣٣٣١١٥١	٣١٣٩٧٣٨٧٧
٨٤٨٩٩٨٥	٨١٧٤٦٤٢
٧٧٩٢٨٢٤	٧٤٢٤١١٢
٥١٧٣١٥٠	٦٣١٥٥٥٠
-	٢٢٢٧٢٥١
٢٢٤٧٨٧١١٠	٣٣٨١١٥٤٣٢
-	(٤٥٤٠٨١٣)
-	(١٣٥٤٨٢٧)
(١١٥٥٤١٨٧٨)	(١٤٦٤٧٧٣٠٦)
١٨٤٧٦٦٧٨٧	٣٠١٣٨٤٣٦٣

١/١٦- مخزون أول العام - (إيضاح رقم (٦))

٢/١٦- يضاف :

مشتريات منتجات مباشرة

تكاليف العاملين

إهلاكات - تشغيلية

تكاليف غير مباشرة

مصروفات إيجار محطات

٣/١٦- يخصم :

المستبعد من مخزون استثمار في شركات تابعة

نتائج استبعاد شركة تابعة

المخزون آخر الفترة - (إيضاح رقم (٦))

إجمالي - تكلفة النشاط

١٧- المصروفات العمومية و الإدارية :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٣١٤١٨٩٩٣ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيــــــــــــــــان

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
٢٠٢٦٥٧٠٨	١٩٤٢٨٧٥٢
١١٣٥٣٥٨	٢٢٢٥٨٨٥
-	٢٨١٦٤٣
٤٩١١٩٩١	٩٤٨٢٧١٣
٢٦٣١٣٠٥٧	٣١٤١٨٩٩٣

١/١٧- مرتبات ومزايا عاملين

٢/١٧- تأمينات وإيجارات وإستخدامات

٣/١٧- أتعاب مهنية

٤/١٧- مصاريف إدارية أخرى

الإجمالي

١٨- المصروفات التمويلية:-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨١٧٩١١٧ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيــــــــــــــــان

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
٢٧٤٤٠٨٦	٣٥٢٠٧٢٩
١٤٤٢٣٦٨٠	١٤٦٥٨٣٨٨
١٧١٦٧٧٦٦	١٨١٧٩١١٧

١/١٨- مصروفات وعمولات بنكية

٢/١٨- الفوائد المدينة

صافي الإيرادات (المصروفات) التمويلية

١٩- نصيب السهم في الأرباح :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيــــــــــــــــان

عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤
٤١١٦٧٢٠٢	١١٧٢٧٤٤٨
(٧٨١٢٠٠)	-
(٤٠٧٠٠٠)	-
٣٩٩٧٩٠٠٢	١١٧٢٧٤٤٨
٦٩٨٧٨٦٠٥	١٧٢٥٤٣٩٠٠
٠,٥٧٢١	٠,٠٦٨٠

- إجمالي الدخل الشامل قبل الحقوق غير المسيطرة

يخصم:-

- حصة العاملين في الأرباح

- مكافأة مجلس الإدارة

الأرباح المتاحة للتوزيع

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة

العائد على السهم (جنيه/سهم)

* تم حساب ربح السهم من صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ على أساس أن متوسط عدد الاسهم المرجح يبلغ ١٦٢٥٤٣٧٩٣ سهم، محسوبة وفقاً للآتي:

عدد الاسهم	الفترة بالشهر	المتوسط المرجح لعدد الاسهم
١١٢٥٤٣٢٥٩	(١٢/١٢)	١١٢٥٤٣٢٥٩
٦٠٠٠٠٦٤١	(١٢/٨)	٦٠٠٠٠٦٤١
١٧٢٥٤٣٩٠٠		١٧٢٥٤٣٩٠٠

- عدد الاسهم القائمة طوال العام

- عدد أسهم الزيادة خلال العام

- (تاريخ التأشير في السجل التجاري بالزيادة ٢٠٢٤/٤/٢٩)

- المتوسط المرجح لعدد الاسهم

٢٠- المسؤوليات العرضية والإلتزامات المحتملة :-

- بلغ رصيد خطابات الضمان الصادرة بناء على طلب الشركة من البنوك لصالح الغير مبلغ ٦٨٣٨٧٩٣ جنيه مصري مغطاه بمبلغ ٤٩٠٤٦٥٤ جنيه مصري.
وبسبب طبيعة تقدير الإلتزامات الضريبية في مصر فإن الناتج النهائي لهذا التقدير من جانب مصلحة الضرائب قد لا يكون واقعياً لذا قد يوجد الإلتزامات إضافية محتملة نتيجة الفحص الضريبي وتقدير مصلحة الضرائب للضرائب المستحقة على الشركة .

٢١- أحداث هامة :-

١/٢١- بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ تم تداول أسهم الشركة في بورصة النيل.
٢/٢١- وتطبيقاً لاستراتيجية مجلس إدارة الشركة في عملية إعادة الهيكلة التشغيلية للأنشطة التجارية الخاصة بها من خلال شركاتها التابعة بموجب اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في ٧ نوفمبر ٢٠١٦ والمعتمده بموجب اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٢٢ ابريل ٢٠١٧ بتحويل الأنشطة التجارية لشركاتها التابعة، وذلك استكمالاً لاستراتيجية الشركة في تخصص كل قطاع نتج عن ذلك، وذلك مع تحميل الشركات التابعة ببعض المصروفات المشتركة بها، وفقاً للاسس الفعلية للاستخدامات التشغيلية لها بالإضافة إلي اتعاب الإدارة.

٢٢- القيمة العادلة للأدوات المالية :-

- تتمثل الأدوات المالية في الأصول والإلتزامات المالية .
وتتضمن الأصول المالية النقدية وما في حكمها والعملاء والمدينين والمصروفات المدفوعة مقدماً والمستحق على الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المدينة الأخرى.
كما تتضمن الإلتزامات المالية بعض الدائنين و المستحق لأطراف ذات علاقة والأرصدة الدائنة الأخرى .
- ويتضمن الإيضاح رقم (٢) السياسات المالية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية، وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.
و القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الاسمية .

٢٣- إدارة المخاطر:-

أ- خطر سعر العائد

إن مخاطر سعر العائد هي المخاطر القيمة العادلة الناشئة عن التدفق النقدي المستقبلي للأدوات المالية والتي سوف تتذبذب نتيجة للتغيرات في سعر السوق ، تتعرض الشركة لمخاطر سعر العائد على معدلات الفائدة السائدة على الأصول والإلتزامات وودائع البنوك، تقوم الشركة بمراقبة تواريخ الإستحقاق للأصول والإلتزامات مع سعر الفائدة المرتبط بها.

ب- مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق ، ومن أمثلتها خطر سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة ، وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع، ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية، هذا والشركة لا تحتفظ بأدوات مالية مشتقة ولا تصدرها .

ج- خطر تقلبات العملات الأجنبية

مخاطر العملة الأجنبية هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية التي ستكون عرضة للتقلبات نتيجة للتغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية .
مخاطر العملة الأجنبية تدار على أساس الحدود الموضوعه بمعرفة الإدارة والتقييم المستمر .

د- مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر الناشئة عن عدم وفاء أحد الأطراف باللتزاماتها بموجب الأداة المالية أو عقود العملاء والتي تؤدي إلى الخسارة المالية، والشركة معرضة لمخاطر الائتمان من خلال أرصدها بالبنك وعمالها .

مخاطر الائتمان للحسابات البنكية :-

- تقوم الشركة بتقليل مخاطر الائتمان بالتعامل مع بنوك ذات سمعة طيبة .

مخاطر الائتمان للعملاء :-

- تقوم الشركة بتقليل مخاطر الائتمان بما يلي :-

- وضع حد للإئتمان لعملاء الشركة.

- تقييم الوضع الائتماني للعملاء بناء على معايير تقييم داخلية .

- مراقبة رصيد كل من العملاء ، بحيث لا يتجاوز الحد الائتماني المقرر لكل عميل.

هـ- مخاطر السيولة:-

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن الشركة في الوفاء باللتزاماتها المالية عند إستحقاقها ، وتكمن سياسة الشركة في إدارة السيولة المالية بشكل يضمن بقدر الإمكان حيازتها بشكل دائم لكافي من السيولة للوفاء باللتزاماتها عند إستحقاقها، وذلك تحت الظروف العادية والإستثنائية، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطر بالإساءة لسمعة الشركة .

و- إدارة رأس المال :-

الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال الشركة هو التأكد من وجود معدلات رأس مال جيدة لدعم النشاط وتعظيم منافع حاملي الأسهم ، وتقوم الشركة بإدارة هيكل رأس مالها في ضوء التغيرات في شروط النشاط.

٢٤- أرقام المقارنة:-

تم تبويب أرقام المقارنة وفقاً لنفس الأسس المستخدمة لتبويب القوائم المالية خلال الفترة المالية الحالية .